منهجية البحث الاجتماعي

بين الاستنباط والاستقراء

فضيل دليو*

تمهيد

إن المجال الاجتماعي يثير عدة معضلات نظرية ومنهجية، هي في حقيقتها عبارة عن انعكاس منطقي لتنوع وتعقد مختلف الأبعاد، الأشكال والمستويات المشكلة للواقع الاجتماعي من جهة، وللصراع الموجود في الفكر الفلسفي الغربي بين الرومانسية والوضعية، بوصفهما مصدرين أساسيين من مصادره، من جهة أخرى.

لقد فرضت هذه الثنائية وجهات وتصورات ومقاربات تحليلية مختلفة ولكنها تغذي بعضها البعض. وهو ما يؤكده د. مارتندال بقوله إن المتطلبات الأيديولوجية المفروضة بداية على علم الاجتماع جعلت منه نوعين: علمي ومحافظ، وتمثل العضوية الوضعية النوعين معاً.[1]

واستناداً لهذه المرجعية وفيما يخص الثنائيات المتعلقة بالمنهجية في العلوم الاجتماعية مثل: معضلة "الاستنباطي والاستقرائي"، "الكيفي والكمي"، "الوصفي والتجريبي"، "الفهمي (البيّني) والتفسيري"، "التحليلي والجدلي"، "الأحادية المنهجية والتعددية

---

* دكتوراه الدولة من جامعة كومبلوتانسي بمدريد (إسبانيا). أستاذ بمعهد علم الاجتماع، جامعة منتوري بقسنطينة، الجزائر.

[1] Martindale, Don: *La teoria socioligica, naturaleza y escuelas*, Madrid: Aguilar, 1979, p.147.

المنهجية"...، فإن معظمها وليدة الثنائيات النظرية، وذلك بحكم أن معظم واضعي حجر أساس علم الاجتماع الغربي (كونت، سان سيمون...) والذين عملوا على تطوير منهجه أو مناهجه العلمية (دوركايم، باريتو، فيبر، بارسونز، لازارسفيلد...) ينتمون إلى نفس الإطار المعرفي والفكر الفلسفي.[2]

يتناول هذا البحث بالعرض والتحليل أهم ثنائية منهجية في البحث الاجتماعي، في نظرنا، وهي الاستنباط والاستقراء، وذلك بدءاً بالهيمنة الاستنباطية (مستعرضين نماذج تطبيقية مختلفة مفصلة لها) لنعرض بعد ذلك المنهج الاستقرائي بدوافعه وأهميته متوجين العرضين بخاتمة استنتاجية وتوجيهية.

الهيمنة الاستنباطية

إذا كانت العلوم الإنسانية أقل تشكلاً ونضجاً من العلوم الطبيعية، فإن حالة تخلفها في مجال البحث غير متأصلة فيها، بل تفتقر فقط لمزيد من الإحكام الذي تقتضيه تجربة طويلة من التطبيقات المنهجية والتفكير الجماعي للدارسين، كما هو الشأن بالنسبة للتخصصات الكلاسيكية،[3] فضلاً عن طبيعتها النوعية النسبية لأنها تتعامل مع الإنسان في المجتمع وكلاهما معقد، قيمي وفي تغير مستمر.

إن قضية المنهج أو المناهج الملائمة للدراسات الإنسانية إشكال حديث نسبيّاً، ظهر في القرن التاسع عشر حينما بدأت مختلف فروع العلوم الإنسانية في الاستقلال ووجدت نفسها أمام سيطرة المنهج الاستنباطي في العلوم الرياضية والمنهج الاستقرائي في العلوم الطبيعية. ونظراً لتميز موضوع دراستها: الإنسان اضطربت واختلفت في اختيارها لأنسب منهج له.[4] فتباينت منذ ذلك الحين مناهج الدراسات الإنسانية بين مختلف التخصصات وحتى داخل التخصص نفسه.

وما يلاحظ في هذا المجال، أن تطبيقات المنهجية في العلوم الإنسانية، وخاصة بعد الستينيات أصبحت متعددة ومتنوعة بشكل لا يمكن حصره كمّاً ونوعاً. ولكنها مع

---

2 انظر فضيل دليو، "إشكالية الثنائيات النظرية في علم الاجتماع الغربي"، مجلة **إسلامية المعرفة**، العدد 11، كوالمبور: المعهد العالمي للفكر الإسلامي، 1998.

3 Briongos, Hernandez, Mercade: *Sociologia, hoy,* Barcelona: Teide, 1982, pp.128-231.

4 انظر علي عبد المعطي محمد، **رؤية معاصرة في علم المناهج** (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1985) ص20.

ذلك لا زالت كلها تخضع لهيمنة شبه كلية للاتجاه "الافتراضي/الاستنباطي"، كما سيتضح لاحقاً. وسنحاول فيما يلي تقديم عرض موجز لنماذج تطبيقية لعملية البحث الاجتماعي في خطوطها العريضة لدى فئة من المختصين الذين تبنوا البناء التقليدي المهيمن على مناهج التخطيط العلمي في العلوم الاجتماعية (المنهج الافتراضي ـ الاستنباطي)، مطعمة بقراءة نقدية لها، ثم بمقدمات نقدية تقدم بعض ميزات المناهج الاستقرائية.

بداية يمكن القول أن عدداً كبيراً من الذين يتفقون في التصور الاستنباطي العام لعملية البحث الاجتماعي، ولكنهم يختلفون حول نمط تنظيم مراحله وخطوات إنجازه وتنفيذه.

إن مراحل البحث التقليدية المعروفة في هذا الإطار هي على التوالي: الملاحظة، الفرضية والتجريب. وهي مراحل تقليدية، روتينية لازمة لأي بحث اجتماعي إلا أنه قد يلاحظ عليها نوع من القطيعة إذا عولجت بوصفها مراحل منهجية مستقلة قائمة بذاتها. كما أنها قد تطغى على عناصر أخرى من البحث أقل تشخيصا في الأدب السوسيولوجي ولكنها قد تكون لها الأهمية نفسها وفعالية العناصر الثلاثة التقليدية.[5]

ونظرا لاختلاف الباحثين المتزايد حول تحديد مسارات منهجية البحث، فضلاً عن ترتيب وضبط العناصر التفصيلية لعملية البحث، ارتأينا تقديم المعطيات التطبيقية لنماذج منها منتقاة من الأدب السوسيولوجي من بلدان مختلفة اللغة أساساً (لاتينية، أنجلوساكسونية، عربية إسلامية)، بغية الإثراء المعرفي والاستفادة العملية وتأكيداً منا على الانتشار الواسع ـ غير المبرر كليّاً ـــ لهذا التقليد الاستنباطي وهيمنته الشاملة؛ وذلك بغض النظر عن اختلاف أو تناقض مرجعيات معظم هذه النماذج ومؤلفيها وتفاوت جديتها العلمية وقيمتها العملية، لأن بؤرة اهتمامنا هنا ليست تقابل المنطلقات والمرجعيات بل المسارين المنهجيين: الاستنباطي والاستقرائي:

بعض النماذج اللاتينية

أولاً: يميز بعض الباحثين اللاتينيين ومنهم الأسباني ر. سيبرا برافو[6] فيما يتعلق بعملية البحث، بين مرحلتين رئيستين قوامهما اختبار النظرية في الواقع:

فهو يعدّ ـ انطلاقاً من كون البحث الاجتماعي عبارة عن مجموعة عمليات متتابعة

---

5 Grawitz, M.: *Méthode des sciences sociales*, Paris: Dalloz, 1976, p.365.

6 Sierra Bravo, R. : *Técnicas de investigacion social*, Madrid: Paraninfo, 1979, pp.40-44.

موجهة لتشخيص الواقع الاجتماعي بغية تحصيل أفكار ومعلومات جديدة نثري بها الإطار النظري للعلوم الاجتماعية ـ بأن البحث الاجتماعي يتبع بغية تحقيق ذلك عملية مزدوجة في حركة عكسية ذات مراحل متطابقة:

يمكن تسمية المرحلة الأولى بعملية الاختبار. وفيها ينطلق البحث من النظرية الموجودة لينزل إلى الواقع التجريبي.

أما المرحلة الثانية، فتدعى بعملية التنظير. وفيها ـ على عكس الأولى ـ ينطلق البحث من الواقع ليصعد إلى النظرية.

ويمكن تصور ذلك في الشكل الآتي:

الشكل (1) مراحل البحث عند (.Sierra Bravo, R)

النظرية ← النظرية

الواقع

وكما هو ملاحظ من الشكل أن عملية البحث تبدأ بأفكار وتنتهي بأفكار. وباختصار شديد، يرى ر. سييرا برافو بأنه لكي تتم عملية اختبار النظرية في الواقع، لابدّ من المرور بالمراحل العملية الآتية:

أ ـ تكوين تصور عن الواقع المراد دراسته انطلاقاً من النظرية ومن بعض مظاهر الواقع المفترض معرفتها، ويطلق على هذا التصور اسم النماذج.

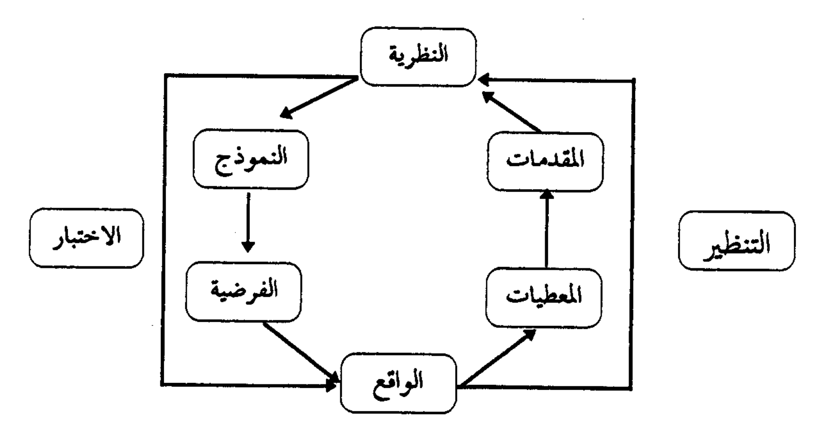
ب ـ استخراج، من هذه النماذج، أفكار محتملة (فرضيات) يقدر أنها تنطبق على الواقع.

ج ـ تبعاً لذلك، ننزل إلى الميدان لاختبار مدى مطابقة الأفكار المحتملة للواقع. تنتج عن هذا الاحتكاك أفكار مختبرة أو علمية، ومن ثم تبدأ عملية التنظير أو المرحلة الثانية.

تبدأ مرحلة التنظير من حيث تنتهي مرحلة الاختبار، أي من الواقع ومعطياته. تتبع في ذلك حركة عكسية تدريجية نحو النظرية في عملية استقرائية مكملة لعملية المرحلة الأولى الاستنباطية، حيث يقدم لنا الوقائع معطيات وصفية نُكوِّن منها، عن طريق التجميع والمقارنة والتحليل، مفاهيم ومقدمات علمية تعتمد بدورها في عملية بناء النظرية أو النظريات التي نثري بها الإطار النظري الاجتماعي.

وتوضيحاً لما سبق عرضه، نقدم فيما يلي الهيكل العام لعملية البحث كما تصورها ر. سييرا برافوا.[7]

الشكل (2) الهيكل العام لعملية البحث عند(Sierra Bravo, R.)



ثانياً: الشيء نفسه يمكن قوله عن الثلاثي الجامعي الأسباني الذي يقدر بأن عملية البحث الاجتماعي تمر أساساً بمرحلتين متكاملتين:[8]

تتمثل أولاهما في تحديد الإطار النظري (ويعني بها تحديد الإشكالية) وثانيهما في تحديد الإطار التطبيقي (ويعني بها تحديد وسائل العمل). هذا ـ طبعاً ـ فضلاً عن خاتمة تختص بتحضير النتائج.

يتكون كل إطار من مجموعة من العناصر، لكل واحد منهما دور خاص يصعب الاستغناء عنه:

الإطار النظري: ويتكون من الفكرة ، والمفهوم، والأبعاد، وأخيراً الفرضيات. تمثل الفكرة، نقطة البداية في البحث، فمنها ننطلق لتحديد موضوع الدراسة. ويمكن التعبير عنها بـ"المولّد" الذي يدفعنا لدراسة موضوع ما، ولكنها عادة ما تكون غامضة وغير دقيقة، تساؤل الباحث وتوجهه نحو موضوع أو إشكالية ما عن طريق الحدس.

ولكن هذا الحدس الذي يغلب على طبيعة الخطوة الأولى لا يكفي لتفسير الواقع إذ لأبدّ من تحديد مشكلة الدراسة تحديداً دقيقاً. وهذا يستوجب التحديد الفعلي للهدف

---

[7] Sierra Bravo, R., op.cit, p.46.

[8] Briongos, Hernandez, Mercade, op. cit., pp.121-129.

المتوخى من الدراسة. في هذه اللحظة تبدأ عملية البحث العلمي الحقيقي. ويتعلق الأمر بتحديد الإطار النظري المرجعي الذي سيستعمل طيلة عملية البحث. وهنا تصبح المطالعة والتوثيق ضروريين لاكتشاف أهمية الموضوع وارتباطه بإشكالية اجتماعية عامة.

ومن أجل تحديد المفهوم وجعله علمياً، يجب إنجاز خطوتين متتاليتين: تتمثل الأولى في عرض الخطوط العريضة للإشكالية (العرض الأدبي للمفهوم)، أما الثانية، فتتمثل في تخصيص المفهوم، أي تفصيله جميع الأبعاد والتفرعات المكونة له. فالأبعاد إذاً هي المظاهر المختلفة للمفهوم والتي يمكن تشبيهها بمختلف القطع الناتجة عن تقسيم حبة البرتقال التي تمثل في هذه الحالة المفهوم.

أما العنصر الأخير في هذه المرحلة الأولى فيتمثل في الفرضيات التي من خلالها ندخل مقياساً توجيهيّاً حاسماً لعملية البحث ومجاله.

ـ الإطار التطبيقي: يتم خلاله الانتقال من الطرح النظري للمشكلة إلى الواقع الملموس. وهنا تكمن وظيفة المنهجية المتمثلة في الربط بين الواقع الاجتماعي والنظرية.

ويتم الرجوع في هذه المرحلة إلى العناصر المتتابعة الآتية:

ـ المتغيرات (التابعة ـ المتغيرة، الكمية ـ النوعية، المتصلة ـ المنفصلة...) والتي تجعل من المفاهيم والأبعاد، سابقة الذكر، عناصر فعالة.

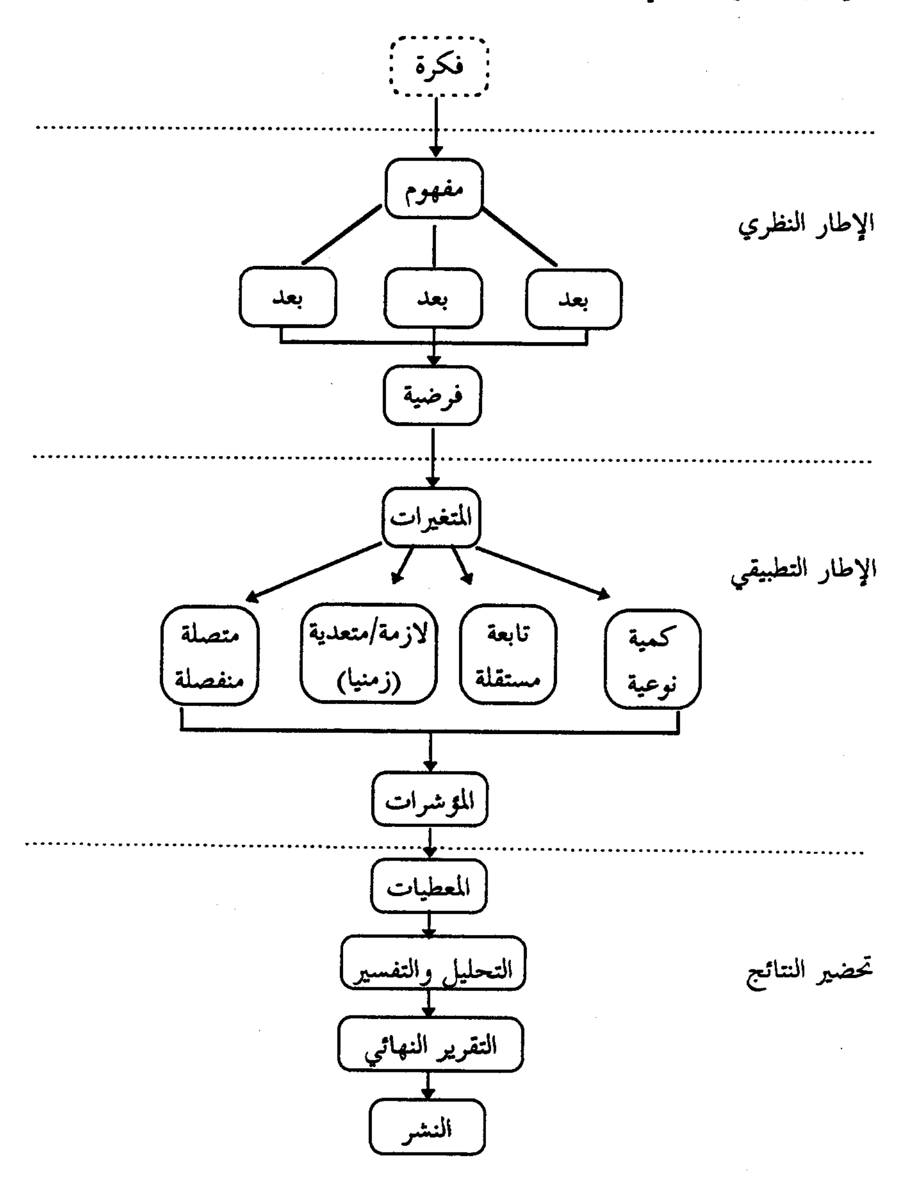
ـ المؤشرات: وهي عبارة عن القيم التي تسمح لنا بتقريب الواقع من المفاهيم التي هي غير قابلة للقياس المباشر. فهي عبارة عن المعطيات الواقعية الدالة على مفاهيم نظرية مفترضة.

ـ المعطيات: وهي المعلومات الواقعية التي قد تكون أولية أو ثانوية.

ـ تحضير النتائج: بعد جمع المعطيات، نمر إلى مرحلة أخرى تتمثل في تنظيم هذه المعطيات من أجل تحليلها وتفسيرها حتى نتمكن من اختبار الفرضيات (نفيها، تأكيدها، تعديلها أو إعادة طرحها من جديد).

أما الخطوة الأخيرة الموالية فتتمثل في تحرير "التقرير النهائي" ثم تقديمه وجعله في متناول القراء. كل هذه العمليات يعكسها الهيكل التنظيمي الآتي:

الشكل (3) الهيكل التنظيمي لمراحل البحث حسب (Briongos, Hernandez, Mercadé)



وفي الأخير فإن ما يمكن ملاحظته على هذه الخطوات التطبيقية لعملية البحث أن أصحابها قد تأثروا كثيرا بطروحات ب. لازارسفيلد التي عرض فيها مراحل البناء،[9]

---

[9] Grawitz, M., op.cit, pp.389-394.

مركزا تحليله على عناصر مثل المفهوم، الأبعاد، المتغيرات، المؤشرات والتي تمثل أهم المحطات في الرسم البياني أعلاه.

ثالثاً: أما فليبي بارديناس[10] فيقدم لنا مراحل البحث الاجتماعي موجزة في شكل عملية أساسية تنطلق كسابقاتها من النظريات والمعارف السابقة وتشمل الخطوات الآتية:

- دراسة النظريات والمعارف المتوفرة والمتعلقة بموضوع معين، وذلك بطريقة منهجية.
- الملاحظة: وتشمل الظواهر الاجتماعية الناتجة عن السلوك البشري.
- المشكلة: وتنتج عن ملاحظة مهيكلة وتكن عادة في شكل سؤال.
- الفرضية كاقتراح للإجابة عن مشكلة.
- اختيار تقنيات اختبار الفرضية: وتمثل النقطة المركزية للبحث.
- تنفيذ الاختبار.
- الخاتمة وتقديم النتائج.

والملاحظ من هذا العرض الموجز أنه سطحي، تعرض للعناصر الجزئية لعملية البحث مغفلا النظرة الكلية التي تسمح بتصنيف هذه العناصر وتبويبها. وهو عرض كلاسيكي لا يتميز بأية خصوصية.

رابعا: يرى الكاتبان الفرنسيان كيفي وكمبنهوذ[11] أن البحث في العلوم الاجتماعية يهدف إلى مقارنة النتائج المتوقعة بالنتائج الملاحظة. وذلك من خلال المرور بمراحل سبع هي على التوالي: سؤال الانطلاق، الاستطلاع، الإشكالية، البناء، الملاحظة، تحليل المعلومات وأخيرا الخاتمة.

وهو يتميز بالتفصيل وخاصة في إطاره النظري (خمس مراحل تقريبا) كما يمكن ملاحظة تأثره الواضح، كسابقه، (وخاصة في تفصيلات المرحلة الرابعة: مرحلة البناء) بتصنيف ب. لازارسفيلد التي عرض فيها مراحل البناء مركّزا تحليله على عناصر مثل المفهوم، الأبعاد، المتغيرات والمؤشرات.[12] وفيما يلي ملخص توضيحي لها:

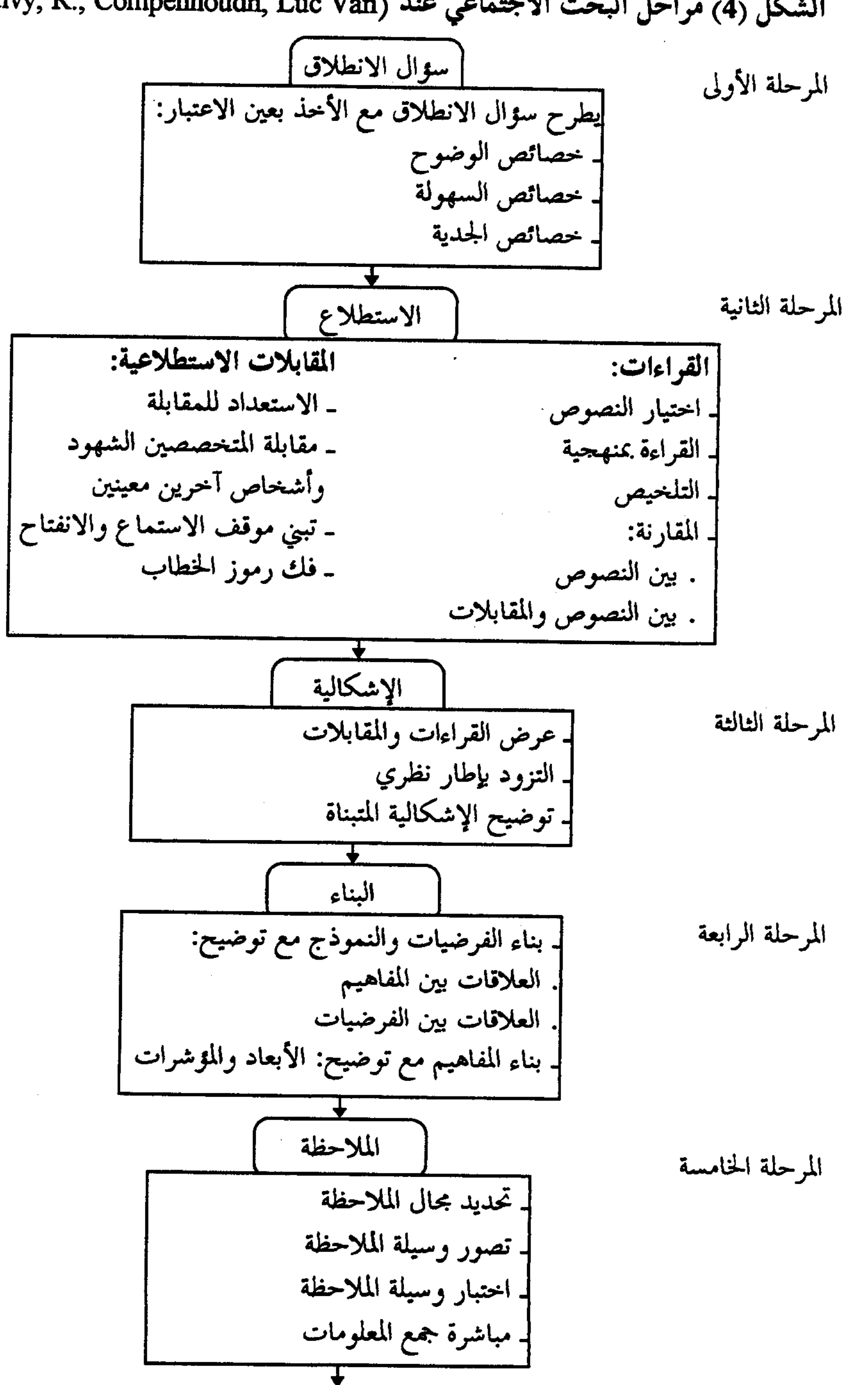
---

10 Pardinas, P.: *Metodologia y técnicas de investigacion en ciencias sociales*, México: Siglo XXI, 1979, p.54.

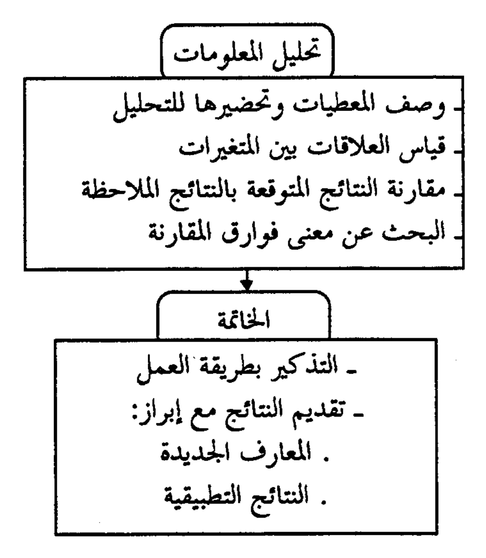
11 Quivy, R. & Compenhoudh, L. V.: *Manuel de recherche en sciences sociales*, Paris: Dunod, 1989, pp.238-239.

12 Grawitz, M., op.cit, pp.389-394.

الشكل (4) مراحل البحث الاجتماعي عند (Quivy, R., Compenhoudh, Luc Van)



المرحلة السادسة



ويمكن اختزال هذه الخطوات العملية في خمس مراحل وبتسميات مغايرة هي:

أ ـ تخطيط مشروع البحث: إثارة المشكلة واختيار طرق وأدوات جمع المعلومات (الإحصاءات الرسمية، الاستجوابات، الاستمارات، الملاحظة، الوثائق، التجارب...)

ب ـ تخطيط العمليات التي ستستعمل: تحضير برنامج زمني وخطة عمل وميزانية بحث مفصلة، مع اختبار الوسائل بجمع المعلومات.

ج ـ جمع المعطيات: استعمالها، تنظيمها واختبارها.

د ـ تحليل المعطيات: ترميزها، جدولتها، تنظيمها، تفسيرها وتحليلها كما وكيفا.

هـ ـ تقرير عن النتائج المحصلة: عرض شامل لها مع تلخيصها وتفسيرها.

كما يمكن اختزال هذه المراحل إلى أربع، بجمع المرحلتين الأخيرتين تحت عنوان واحد لارتباطهما الوثيق، أو تفصيلها حتى إلى أكثر من عشر مراحل.

بعض النماذج الأنجلوساكسونية

أولا: يرى والتر والاس[13] أن علم الاجتماع بوصفه فرعاً علميّاً، يمكن القول بأن عملية البحث فيه تتمثل في خمسة أجزاء هي: المناهج، الملاحظات، التعميمات التجريبية، الفرضيات والنظريات.

13 Wallace, Walter L.: *Sociological theory*, Chicago: Aldine P.C.,1969, pp.vii-x.

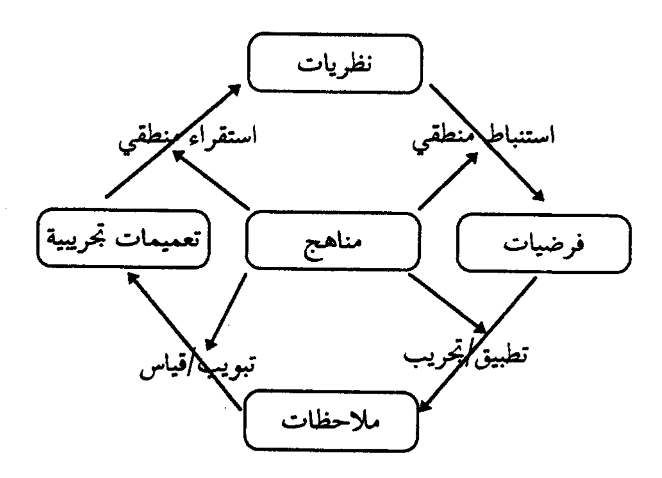
ولكي ندرس استعمالات أي منها يجب أولاً توضيح علاقاته المتبادلة مع بقية الأجزاء:

1ـ يمكن ملاحظة أنه بالرغم من أن المكونـات الأساسية الخمسة لعملية البحث يمكن ذكرها منفردة، فإنها في الواقع متداخلة ومرتبطة ببعضها البعض، ولكن بدرجات متفاوتة، بحيث نجد أن أكثرها بروزاً وتمايزاً هو عنصر المناهج. وحتى في حالة قيامنا بتحديد تعسفي دقيق لكل منها، فإنه يكون من الصعب، إن لم نقل من المستحيل تحديد متى بالضبط تتحول النظريات إلى فرضيات، وهذه الأخيرة إلى ملاحظات والملاحظات إلى تعميمات تجريبية، ثم إلى نظريات...إلخ.

2ـ يمكن القول أنه بالرغم من هذا التواصل والتداخل بين أجزاء البحث الخمسة، فإنه لا يمكن الانتقال من جزء لآخر، أو من مرحلة إلى أخرى إلاّ بعد تحديد دقيق وشامل للجزء الأول شكلاً ومضموناً وكأنه مستقل عن الأجزاء الأخرى وخاصة في درجات تشكيلية.

وفيما يلي شكل توضيحي للعلاقة بين المكونات الخمس للبحث السوسيولوجي يبرز الوضع المتميز للمناهج والتواصل الدائري بين باقي العناصر:

الشكل (5) عمليات البحث الاجتماعي ومكوناته حسب (Wallace, Walter L.)



إذا كان للمناهج دور المراقب الرئيس، فإن النظريات هي أقوى المنتجات المعرفية المرجوة. وهذا يعني أن الملاحظات الفردية يمكن أن تحتوي على مجموعة معلومات محدودة حول الظاهرة المراد دراستها، أما التعميمات التجريبية والفرضيات فهي

تقتصر على تعديل مجموع المعلومات.

إن هذه العناصر الخمسة عبارة عن محطات ديناميكية تتواصل فيما بينها، كما هـو موضح في الشكل أعلاه عن طريق المناهج وأدواتها:

- فالنظريات تتحول إلى فرضيات عن طريق الاستنباط المنطقي.

- والفرضيات يتـم تجريبهـا عـن طريـق الملاحظـات والتعميمـات بواسـطة منـاهج وأدوات مختلفة تبعا لطبيعة الموضوع.

- والملاحظات تتحول إلى تعميمات تجريبية عن طريق التبويب والقياس.

- والتعميمات التجريبية تتحول إلى نظريات عن طريق التعميم (استقراء منطقي).

وأخيراً تجدر الإشارة إلى أنـه لا يمكـن اقـتراح الفرضيـات والنظريـات قبـل تحديـد المناهج والملاحظات والتعميمات.

ثانياً: أما ب. هـ. مان فيحصر مراحل البحث الاجتماعي الأساسية في سبع، هـي على التوالي:

- الفكرة الأولية: وتتمثل في أول فكرة تخطر ببال الباحث الاجتماعي والتي تتحول إلى موضوع بحث جديد. وقد يكـون ذلـك في أي وقـت أو مكـان، المهـم أن يكـون الباحث قوي الملاحظة وكثير القراءة.

- ربط الفكـرة الأوليـة بالنظريـة: إذا استقى البـاحث فكرتـه الأوليـة مـن الـتراث السوسيولوجي، فإنه قد يجد هذه المرحلة غير ضرورية. أمـا إذا كـانت ناتجـة عـن أي ملاحظة أخرى، فإن هذه المرحلة تصبح ضرورية وصعبة جدّاً في الوقت نفسه، إذ أنها تتطلب الإطلاع على ما كتب حول هذه الفكرة وربطها به.

- تحديد فرضيات الدراسة التي يجب أن تكون دقيقة، واضحة وقابلة للاختبار.

- جمع المعطيات: وهي عملية تختلف باختلاف طبيعة البحث. فقد تكون مصادرها ميدانية، كما قد تكون مصادرها إحصائية، تاريخية...إلخ.

- تحليل المعطيات: إن المنهجية المستعملة في جمع المعطيات هي التي تحـدد منهجيـة

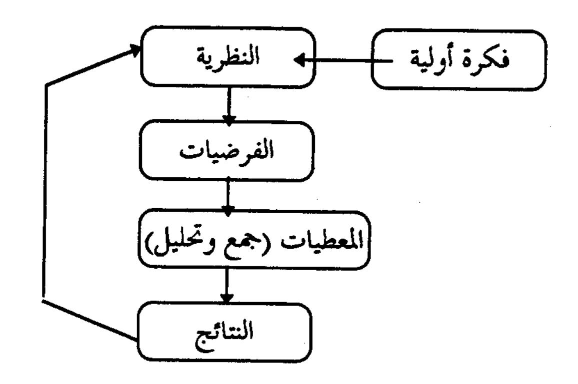
تحليلها. فالدراسة التاريخية مثلاً تستلزم استعمال الوثائق والإحصائيات لاختبار الفرضيات، بينما تستلزم الدراسات الميدانية حول المصنع أو المدرسة مثلاً الاستمارات والمقابلات.

ـ تقرير النتائج: نقوم في هذه المرحلة بمقابلة الفرضيات المقررة في البداية بالمعطيات المجمعة لاختبارها، فنؤكدها أو ننفيها.

ـ العودة إلى النظرية: إن المرحلة السابقة عادة ما تختم بمحاولة ربط النتائج المتوصل إليها بنظرية أو نظريات قائمة، لتفسح المجال في هذه المرحلة من البحث للقيام بعرض إسهامنا المتواضع في دراسة علم الاجتماع.[14]

وفيما يلي شكل توضيحي لهذه المراحل، التي لا يختلف منطق تسلسلها عن النموذج السابق:

الشكل (6) مراحل البحث عند (Mann, Peter H.)



بعض النماذج العربية الإسلامية

أولاً: يرى بعض علماء الاجتماع العرب ومنهم قبارى محمد إسماعيل أن عملية البحث الاجتماعي، تمر بمرحلتين رئيستين تدور من خلالهما عجلة البحث العلمي:[15] تتمثل الأولى في المرحلة التجريبية التي تنظم خلالها عملية البحث بناء على فروض نظرية أو نظريات موجهة، وذلك بغية دراسة الظواهر العينية المشخصة والقائمة في الحقل الاجتماعي.

أما المرحلة الثانية، فتدعى بالمرحلة التفسيرية، حيث يحاول فيها الباحث المقارنة بين

---

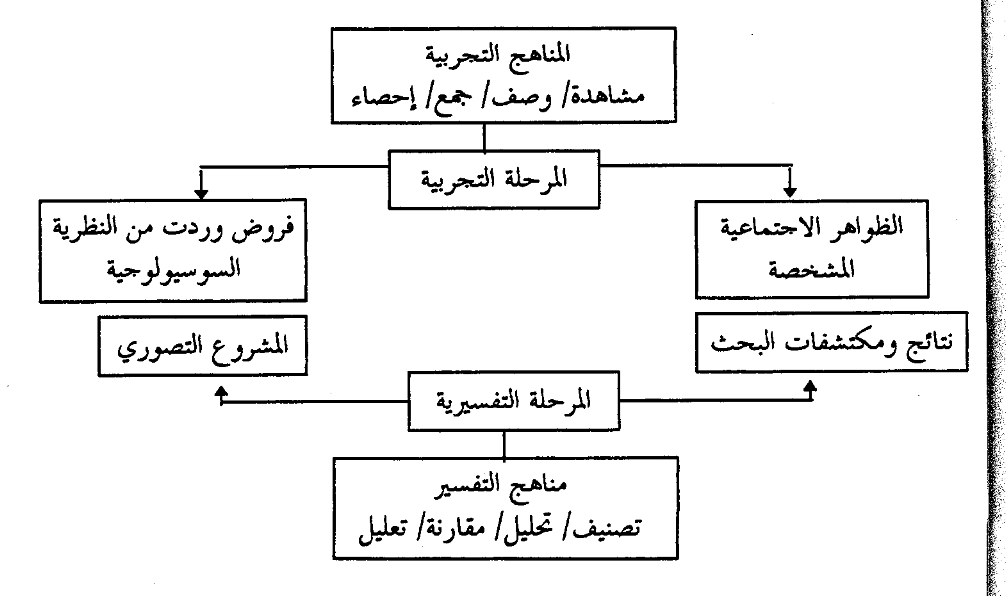
14 Mann, Peter H.: *Methods of sociological inquiry*, G.B.: Basil Blackwell, 1976, pp.32-54.

15 قباري محمد إسماعيل، **مقدمة في علم الاجتماع** (مصر: دار الكتب الجامعية، 1981)، ص33.

الظواهر والوقائع الاجتماعية التي جمعها في ضوء فروض بحثه بغية تفسير مغزى هذه الظواهر. وتقابل هذه المرحلة مرحلة التجريب في العلوم الطبيعية، وهي تعدّ المحك الكلي للإطار النظري (بمجموع الفروض والنظريات والقوانين العلمية) ولذلك نجد أن مناهج التفسير في هذه المرحلة تتأرجح بين نتائج ومكتشفات البحث من جهة، وبين معطيات الإطار النظري (أو المشروع التصوري Conceptual Scheme) كما تسميه Riley Matilda whiteفي كتاب لها حول البحث الاجتماعي، والتي يبدو أن الكاتب تأثر كثيرا بتصورها لعملية البحث الاجتماعي) من جهة أخرى، حيث يهدف كل بحث علمي في هذه المرحلة إلى اكتشاف الجديد أو تعديل، رفض أو تأكيد بعض القضايا العلمية الخاصة بالإطار النظري.

وتوضيحا لما سبق نقدم فيما يلي المخطط العام لعملية البحث الاجتماعي في مرحلتيها التجريبية والتفسيرية كما يراها قباري محمد إسماعيل:[16]

الشكل (7) مراحل البحث حسب "قباري محمد إسماعيل"



ثانياً: أما لؤي صافي فقد قدم محاولة حديثة في إطار التأصيل المعرفي للعلوم

---

16 المرجع السابق، ص34.

الاجتماعية حاول فيها صياغة العلوم الاجتماعية صياغة إسلامية من حيث المنهج ليتجاوز بها "المنهجية المتولدة في الإطار المعرفي الغربي". ولكنه، من حيث قواعد مسار منهجيته وتسلسلها، لم يخرج عن الهيمنة الاستنباطية السائدة.[17]

وفيما يلي عرض موجز لأهم قواعدها:

يرى الدكتور لؤي صافي - على غرار معظم المهتمين بالتأصيل الإسلامي للمعرفة - بأن للمنهجية في التراث المعرفي الغربي مقدمات أيديولوجية لا تتفق مع التصور الإسلامي واستقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الحيزات الحضارية الأخرى. لذا وجب تطوير منهجية مناسبة لمعتقداتنا، تاريخنا وواقعنا الحالي. ومن ثَمّ قدّم لنا "قواعد الاستدلال الفعلي" التي تمكننا من تحليل الأفعال الاجتماعية مشخصة في الأربع خطوات الموالية:

1 - التحليل (للكشف عن محدداتها الثلاثة: الباعث والقاعدة والمقصد).

2 - التصنيف (على أساس الاتفاق والاختلاف في الأنماط). وقد تأتي هذه الخطوة في البداية.

3 - التحديد (للقوانين التي تحكم العلاقة بين مختلف الأصناف).

4 - التنسيق الداخلي والخارجي (بين مختلف الأحكام المستخرجة في الخطوات السابقة من جهة وبينها وبين الأحكام الشرعية والتاريخية من جهة أخرى) لتشكيل منظومة متكاملة ومنسجمة.

ويتضح مما سبق أن المنهجية المقترحة على الرغم من انطلاقها من التزامات قيمية وتصورية واضحة ومتميزة إلاّ أنها غلبت عليها النزعة التراثية الاستنباطية. فجاءت منهجيته المقترحة معتمدة على الاستنباط فقط، ومهمشة للاستقراء كسابقاتها، على الرغم من تداوله من طرف بعض المسلمين الأوائل كما سنرى لاحقاً. فضلاً عن ذلك فإنها وإن كان "لا اعتراض عليها من الناحية النظرية إلاّ أنها في حاجة إلى إضافة القواعد والقوانين المستقرأة والمستنبطة من كل العلوم الأخرى وليس من (بعض) المصادر التاريخية فقط".[18]

---

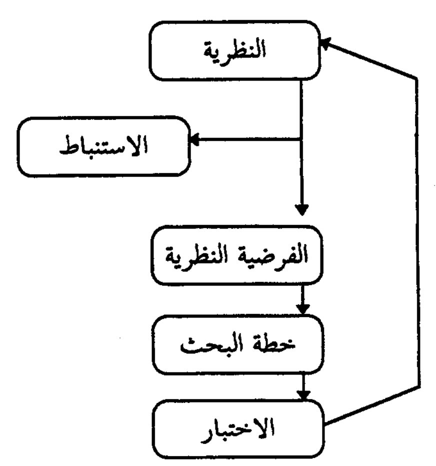
17 لؤي صافي، "نحو منهجية أصولية للدراسات الاجتماعية"، مجلة **إسلامية المعرفة**، يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 1، 1995، ص50-52.

18 مصطفى عشوي، "نحو تكامل العلوم الاجتماعية والعلوم الشرعية"، مجلة **التجديد**، تصدرها الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، العدد 2، 1997، ص69.

بعض دوافع المنهج الاستقرائي

إن كل التصنيفات المنهجية سابقة الذكر عبارة عن تصميمات دائرية (أصلها افتراضي/استنباطي) تحاول الربط بين النظرية التي تنطلق منها والمعلومات المستقاة من الواقع لإثبات أو نفي الافتراضات النظرية الأولية، إنها تعبر عن البناء التقليدي الدائري لمراحل البحث العلمي في العلوم الاجتماعية عموماً وعلم الاجتماع خصوصا، والذي يتميز عموما بنزعة افتراضية/استنباطية تعمل على تحويل ممارسة العلم إلى أعراس أو جنائز للنظريات... نفي، إثبات/نفي، إثبات...

الشكل (8) العملية الدائرية للبحث السوسيولوجي



لقد أصبح من المؤكد اليوم أن علماء الاجتماع خصوصاً لا يقبلون هذا المخطط بمنهجه الافتراضي/الاستنباطي قبولاً مطلقاً لا تشوبه شائبة. لأنه لا يتوافق مع ما يقومون به من جهة ولا مع ما يقوم به علماء العلوم الفيزيائية أو الطبيعية.

كما أنه لا يمكن اعتباره نموذجاً مثالياً يجب على أي بحث اجتماعي أن يقترب منه، وذلك لعدة أسباب، سنوجز أهمها فيما يلي:

ضعف التنظير

إن المنهج العلمي في علم الاجتماع لا يقتصر دوره على تبرير أو تأكيد النظريات بل يجب أن يتعداه إلى وجهة النظر السلبية (كيف ننفي وليس كيف نؤكد فقط: وهي الممارسة الغالبة عمليّاً وخاصة في جامعاتنا). ومن هذا المنظور الأخير، فإن

الثمار نادرة جدا: "قليل أو لا شيء يمكن قوله عن إنتاج النظريات والاكتشافات النظرية".[19] لكن كيف نبدأ بشيء - النظرية - غالباً ما لا نعرف كيف نشأ ولا كيف اكتشف أو تحصل عليه بحيث قد نعجز أن نقول أي شيء عن الأمرين معاً.

أما عن الكم الهائل مما يطلق عليه اسم النظريات الاجتماعية، فلا سبيل لإلزامنا بإحداها. فهي علوم ظنية وليست من الحقائق العلمية التي لا يختلف فيها. بل إن مثل هذه البحوث يمكن اعتبارها من قبيل ميتافيزيقا علم الاجتماع. وهو يقابل مثيله من البحوث التي تدخل فيما يسمى بفلسفة العلوم في العلوم الطبيعية. ففي مثل بحوث هذه العلوم الاجتماعية تندس العناصر الشخصية بفعل الأفكار السابقة التي يلبسها صاحب النظرية حلة علمية ظاهرة بتطبيقها على بضع حوادث من غير استقراء، أو بفعل قصدي تدفع إليه هيئة عامة أو خاصة ذات سياسة خاصة وتحدد له النتيجة التي ينبغي أن يصل إليها بحثه العلمي، أو بفعل تفكير خاطئ كعدم التمييز بين السحر والدين أو عدم التمييز بين وجود الله في ذاته وفكرة الإنسان عن الله وعقيدته به.[20]

وهو ما يؤكده ب. كوهن عندما يقدر بأن:

- بعض هذه النظريات الاجتماعية غالباً ما يشبه النظريات التحليلية أو الغائية التي لا يمكن اختبارها تجريبيا.
- الكثير منها لا يمثل تقارير عامة كلية، ولا تقارير عن الحقيقة.
- الكثير منها يتنبأ ببعض الأشياء التي تتسم بالغموض.[21]

إن هذا المشكل الخاص بجميع هذه العلوم تقريبا أكثر حدة في علم الاجتماع. إذ أن التطور المحتشم للنظرية في علم الاجتماع جعل من الصعب جداً الكلام بحق - أيّ تبعاً للمقاييس الخاصة بالمنهج العلمي - عن النظرية. إننا في نظر العامة من الناس أو غير المختصين لا نقوم أساساً سوى بتأكيد ما يقوله الفاعلون الاجتماعيون في حياتهم اليومية، ولكن بمصطلحات جديدة، غريبة وطنانة: "ففي علم الاجتماع أكثر من أي علم آخر لا يتحقق الفصل بين الرأي العام وبين القول العلمي، في حين أنه لا يمكن

---

19 Moya, Carlos y Otros (comp.): *Escritos de teoria sociologica*, Madrid: CIS, 1992, p.60.

20 محمد المبارك، "نحو صياغة إسلامية لعلم الاجتماع"، مجلة **المسلم المعاصر**، العدد12، 1977، 24-25.

21 مراد زعيمي، **النظرية العلم - اجتماعية (رؤية إسلامية)**، رسالة دكتوراه، معهد علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1997، ص97-98.

[...] تحقيق القطيعة الابستيمولوجية التي تنقل علم الاجتماع إلى الاتصاف بالصفة العلمية إلا بتحقيق ذلك الفصل".[22]

وقد يعود هذا التداخل بين المعرفة العامة والمعرفة العلمية إلى الألفة بالمحيط المجتمعي ومفاهيمه، كما قد يعود إلى ضعف التنظير أصلاً على المستويين المعرفي والمفاهيمي.

ثم إن هذه النظريات الظنية قد تؤدي "دور العائق الابستيمولوجي، وذلك حين تضع مجموعة من المفاهيم المتماسكة المنغلقة، وحينما يتجه سعي العالم إلى أن يحافظ دائما في عمله وهو يعمل بهدي من النظرية على تحقيق تماسكها أكثر مما يسعى إلى امتحان فاعليتها".[23]

وفي هذا الصدد يؤكد ميلز: "أن أصحاب النظريات الكبرى يقدمون أطراً فكريّةً تصوريّة بالغة التجريد حتى لتبدو في صورتها النهائية "تدريباً ذهنيّاً" على استخدام المقولات النظرية، وبذلك تفقد "النظرية الكبرى" قوتها التوجيهية وتبتعد بالتالي عن محاولة فهم المشكلات الواقعية".[24]

وفضلاً عن ذلك، فإن المبالغة في العمل على تبرير النظريات الاجتماعية الشائعة وتأكيدها أدت إلى عقم تنظيري فادح حال دون التوصل إلى اكتشافات نظرية جديدة أو إلى إبداع نظريات متميزة، وهو ما يؤكده اللجوء المكثف إلى الكلاسيكيين ومؤلفاتهم: إن العلم الذي لا يزال يلجأ، 200 سنة بعد نشأته، بهذه الكثافة إلى "آبائه المؤسسين" أو إلى "أجداده الروحيين" من رواد الفكر الاجتماعي الفلسفي اليوناني، هو علم لم يتقدم كثيرا.[25] بينما قد يؤدي إعادة الاعتبار للعمل التنظيري الاستقرائي (دون إغفال - بالطبع - العمل الاستنباطي باختبار ما تيسر من نظريات بالتأكيد أو النفي) إلى التمكين لكل من المنهج الكيفي والتحليل الاستكشافي المكشوف للمعطيات، ومن ثَمّ للاستقراء، ولكن الاستقراء البعيد عن كل تجريبية مجردة، شكلية طقوسية أو تسطيح معرفي، إلى بناء قاعدة مقبولة لإنتاج نماذج نظرية.

---

22 محمد وقيدي، **العلوم الإنسانية والأيديولوجيا** (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، 1983)، ص139.

23 المصدر السابق، الصفحة نفسها.

24 السيد الحسيني، **نحو نظرية اجتماعية نقدية** (القاهرة: مطابع سجل العرب، 1982) ص203-204.

25 Moya, Carlos y Otros, op. cit., p.61. & Popper, K., *The open society and its enemies*, vol. 1, London: Routledge & kegan Paul, 1962.

خصوصية المنطلقات النظرية وتحيزها

لقد أصبح بديهيا الآن أن الأنساق الفكرية والمنطلقات النظرية ليست واحدة عند كل المجتمعات وفي كل الأزمنة، وخاصة في مجال العلوم الاجتماعية بنظرياتها ومناهجها. كما أصبح شائعاً حالياً أن هذه الأخيرة تخضع لهيمنة المؤشر الحضاري الغربي المؤدلج والمتناقض، ولذا فهي تعدّ متحيزة فكريّاً، تاريخاً، عرقيّاً، وواقعيّاً... وغير صالحة للتعميم. وهو ما سبق وأن حللناه في مقالة حول العالمية والخصوصية في العلوم الاجتماعية ويؤكده كل أنصار مفهوم الخصوصية بمختلف وصفاتها المعرفية، الإيكولوجية، الاجتماعية، الثقافية، التاريخية (الماركسية وغير الماركسية)... (ميلز، فوكو، آلتوسير، ج. بيرك، ر. الطهطاوي، محمد الجوهري، عادل حسين) الذين يشتركون في التأكيد على نسبية الحضارة الغربية وعدم توصل الفكر الغربي إلى العام في أي مجال من مجالات العلوم الاجتماعية.[26] وفي هذا الصدد، وفي مجال علم الاجتماع تحديداً، يقول هانز بأنه: "حتى الآن، ما زال لا يوجد إطار من القضايا المتسقة أو المتجانسة، أو حتى مصطلحات ومفاهيم صادقة اتفق عليها العلماء تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعميمات بوصفها اشتقاقات منطقية لمبادئ محددة، بل إن علم الاجتماع قد تميز في نموه وتطوره بمجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة".[27]

إن الهيمنة العالمية للفكر الغربي عموماً ومنه الخاص بالمنهجية في العلوم الاجتماعية جعلت بعض النقاد يشيرون بحصافة إلى أن للمنهجية في التراث المعرفي الغربي مقدمات أيديولوجية لا تتفق من جهة، مع تصورات أخرى، ومنها التصور الإسلامي ومن جهة أخرى، مع استقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الحيّزات الحضارية الأخرى. ولذا أقدر، آخذاً بعين الاعتبار هذا التمايز في المنطلقات والوقائع، بأن الاعتماد العقلاني للبديل الاستقرائي أسلم - على الأقل حالياً - لأنه أولاً، يقلل من حدة ظلال هذه الهيمنة غير المنطقية الملقاة على عمليات البحث خارج المنظومة المعرفية الغربية والتي تضمر وتهمش خصوصيات حضارية (عقَدية، وتاريخية وواقعية) لأبدّ أن يؤدي تجاهلها إلى تشويه النتائج؛ وثانياً، لا يمكنه أن يجرد الباحث تماماً من خلفياته المعرفية الموجهة؛ وثالثاً، يجنبنا على الأقل طائل الجدل حول مدى حصافة هذا النقد أصلاً.

---

26 محمود جاد، **الاتجاهات النظرية لعلم الاجتماع في البلاد النامية** (مصر: دار العالم الثالث، 1993) ص107-122.

27 مراد زعيمي، **النظرية العلم - اجتماعية (رؤية إسلامية)**، مرجع سابق، ص126.

أهمية الاستقراء

يعدّ الاستقراء أحد أهم الطرق الاستدلالية (مقابل الاستنباط، الذي يعدّ الجزء الجوهري من منطق أرسطو). وهو، على عكس الاستنباط، انتقال من الجزئي إلى الكلي أو من الخاص إلى العام، فهو يبدأ دائماً بملاحظة عدد من الحالات أو اصطناعها بوسائل التجربة التي يملكها الباحث ويبني على أساسها النتيجة العامة التي توحي بها تلك الملاحظات أو التجارب... فهو استدلال يؤدي إلى نتائج أكبر من مقدماتها، عكس الاستنباط الذي تكون فيه النتيجة دائماً مساوية أو أصغر من مقدماتها. ومن ثَمّ فالمنهج الاستقرائي/التجريبي (Inductive method) يختلف اختلافاً جذريّاً عن المنهج الاستنباطي/القياسي (Deductive method) الذي يعدّ روح الحضارة اليونانية القائمة على النظر الفلسفي والفكري، وذلك بخلاف حضارات أخرى مثل الحضارة الإسلامية، التي أسهمت بقسط كبير في تأسيس المنهج الاستقرائي بجميع عناصره. وقد كانت أسبانيا هي المعبر الرئيس الذي انتقل عبره إلى أوروبا عن طريق "روجر و فرانسيس بيكون".[28]

إن العلة الأساسية لنقد المسلمين الأوائل للمنطق الأرسطي أن هذا المنطق يقوم أساسا على المنهج القياسي، الذي يعتبر قاصرا ذاتيا من جهة، ويعبر بالضرورة عن روح حضارة فلسفية خاصة ذات ملامح تختلف اختلافا جذريا في معتقداتها عن حضارتهم من جهة أخرى. وأما سبب نقد بعض علماء الاجتماع الغربيين لهذا المنطق الأرسطي، فيرجع أساساً للخصائص الذاتية لهذا المنهج والتي منها، كما ذكرنا من قبل، ضعف التنظير وإيجابيات الاستقراء نفسه.

إن ضعف التنظير السوسيولوجي بالضبط هو أحد الأسباب المؤدية إلى التأكيد على الاستقراء مقابل الهيمنة شبه المطلقة التي يتمتع بها الاستنباط داخل المنهج العلمي في العلوم الاجتماعية. ولكن على هذا الاستقراء ألاّ يقع فيما وقع فيه أصحاب النزعة التجريبية المجردة الذين يرفضون "ذكر أي شيء عن المجتمع الحديث ما لم يستكملوا طقوسهم المنهجية الشكلية التي لا تسهم في تحقيق الفهم بقدر ما تسهم في تسطيح المعرفة".[29]

---

28 علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام واكتشاف المنهج العلمي في العالم الإسلامي** (بيروت: دار النهضة العربية، ط. 3، 1984)، ص354، 356.

29 السيد الحسيني، **نحو نظرية اجتماعية نقدية**، مرجع سابق، ص204.

إن مخطط البحث السوسيولوجي يجب ألاّ يغلب عليه دائماً الاتجاه النازل (المرور من النظرية إلى المعطيات: استنباط) بل بإمكانه أن يعتمد أساساً على الاستقراء في الممارسة السوسيولوجية (المرور من المعطيات إلى النظرية).

إن الوضعية (Positivism) المنطقية وأتْباع المنهج العلمي بالغوا في الأخذ بآراء هيوم (Hume) المضادة للاستقراء، بتساؤلها الأساسي المتمثل في كيفية تبرير الاستقراء بطريقة منطقية.

من البديهي أن البحث عن تبرير استنباطي للاستقراء استحالة منطقية وجهد ضائع. كما أنه من البديهي أن يكون التبرير البراغماتي العملي للاستقراء للفاعلين الاجتماعيين في حياتهم اليومية وللعلماء والباحثين في عملهم العلمي.[30]

وفي هذا المجال نجد أن ابن تيميه في كتاب **الرد على المنطقيين** يؤكد تفضيل المسلمين للمنهج الاستقرائي، مُقدّرا بأن القرآن الكريم "هو الذي أمدنا بصور الاستدلال أو بمعنى أدق يقدم لنا "الميزان" (بوصفه مصطلحاً بديلاً لابن تيمية)[...]، (وأننا) إذا طبقنا هذا الميزان في علومنا العقلية، لأبُدّ إذا وصلنا إلى الكليات أن نصل قبلاً إلى جزئياتها بالوزن ـ أي أن نعرف مقدارها وكمّها وليس للكليات من وزن بدون معرفة الجزئيات. فلا بد من وزن الأمور الموجودة في الخارج وزنا عادلا، حتى نحقق الوصف المشترك الكلي (الموازين المشتركة بوصفها معياراً) في العقل، أو بمعنى أدق إذا وصلنا إلى قضية كلية، فإنه لا قيمة فعلية لهذه الكلية حتى نزنها أي نحققها، بما يرد لنا من جزئيات، وبذلك نصل إلى صحة الوصف المشترك الكلي".[31] وقد يجد المتتبع لتراثنا أثراً كبيراً لذلك من خلال أعمال الرازي وجابر بن حيان في الطب والعلوم والشاطبي في مقاصد الشريعة... أما المنهج الاستنباطي فقد عرفه المسلمون باسم المنهج القياسي واستعملوه خاصة في الفقه.

وقد استقى ابن خلدون "منهجيته الجديدة من العلوم الاستقرائية مثل علوم الحديث، ومن العلوم القياسية مثل أصول الفقه. وقد طبقت هذه المنهجية التكاملية في ميدان التاريخ".[32] وإذا كان ابن خلدون عالم منهج تاريخي أساساً فإنه "استخدم

---

30 Moya, Carlos y Otros, op. cit., p.61.

31 علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، مرجع سابق، ص272.

32 منى أبو الفضل: "النظرية الاجتماعية المعاصرة: نحو طرح توحيدي في أصول التنظير ودواعي البديل"، مجلة **إسلامية المعرفة**، يصدرها المعهد العالمي للفكر الإسلامي، العدد 6، 1996، ص106.

المنهج الاستقرائي في براعة نادرة لتفسير الذوات العرضية التي قابلها، تفسيراً يستند على التحليل والتركيب ومستخدماً قياس الغائب على الشاهد، من ناحية واستقراء الحوادث العارضة في المشاهدة، للتوصل إلى أحكام عامة".[33]

وما عدا ذلك، فإنه يمكن القول بأن جهود علماء المسلمين الأوائل غلب عليها تطوير أدوات معرفية ومناهج بحثية لدراسة النصوص وتحليلها وخاصة منها ما تعلق بفقه العبادات وذلك على حساب فقه المعاملات، فلم يهتموا كثيراً بتطوير منهجية غير نصية (تاريخية واستقرائية) في المجالات النفسية والاجتماعية والسياسية، أو ما يمكن تسميته بفقه الواقع والمعارف الاجتماعية عموماً. وهو عين المجال الذي استوقف اهتمام علماء الغرب بل خطف لُبّهم إلى حدّ جعلهم يكادون يهملون ويلغون البعد الغيبي والنصي المرتبط بالوحي الإلهي.

بينما الأصل هو الجمع بين المنهجيتين الاستنباطية والاستقرائية، بالبحث عن آليات عملية (الملاحظة، التحديد، الفهم، التنسيق، التفسير، التدرج...) تمكننا من الجمع بين استنباط الكليات أو القواعد العامة أو المنطلقات النظرية من الوحي خاصة (عند المسلمين طبعاً) أو من أية تعميمات أو قوانين منطق بشري (عند الوضعيين عموماً) واستقراء الجزئيات من الواقع الاجتماعي والتاريخي.

الخاتمة

خلاصة القول أنه إذا عقدنا مقارنة بسيطة بين العروض التطبيقية الاستنباطية،فإنه يمكن استنتاج:

أولاً: أن عملية البحث في العلوم الإنسانية عملية دائرية وأصلها افتراضي-استنباطي، تحاول الربط بين النظرية التي تنطلق منها والمعلومات المستقاة من الواقع لإثبات، تعديل أو نفي الافتراضات النظرية الأولية.

ثانياً: إذا كانت عملية البحث في العلوم الإنسانية عملية دائرية أساسا، فإنه على الرغم من ضرورة التزامها ببعض القواعد المنهجية المحددة، يجب عليها، وفي نفس الوقت، أن تشجع على استعمال البديهة والخيال... فأية عملية بحث تحتاج عادة إلى

33 علي سامي النشار، **مناهج البحث عند مفكري الإسلام**، مرجع سابق، ص349.

قدر معين من الحدس والإبداع، كما يشير إلى ذلك فايربند (Feyerabend, P.) في كتابه **ضد المنهج**.[34]

ثالثاً: يمكن التمييز بين نوعين من التصنيفات: التصنيفات الكلية، وتمثلها العروض التطبيقية التي تفرق أصلاً بين مرحلتين رئيستين أو ثلاث على الأكثر مع تخصيصها بتسميات مختلفة: التجريبية، التفسيرية، النظرية، الواقعية أو التطبيقية؛ والتصنيفات الجزئية، وتمثلها التصنيفات التي تتضمن من أربع إلى ثماني مراحل. ويتميز هذا النوع من التصنيفات عموما بتقديرات متباينة لأهمية مختلف العناصر التي تدخل في عملية البحث الاجتماعي وكذا في تسميتها وتشخيصها وتنظيمها.

رابعاً: لقد أصبح شائعا الآن بين ثلة من المتخصصين (التيار المتمرد في الغرب، التيار النقدي في أمريكا اللاتينية والعالم العربي، التيار التأصيلي في العالم الإسلامي) بأن للمنهجية في التراث المعرفي الغربي مقدمات أيديولوجية لا تتفق من جهة مع تصورات أخرى غير غربية ومنها التصور الإسلامي ومن جهة أخرى مع استقراءات واقعية وتاريخية غير صالحة للتعميم على الحيزات الحضارية الأخرى. ولذا وجب الأخذ بعين الاعتبار هذا التمايز في المنطلقات والوقائع وخاصة في مثل هذه الحالات الاستنباطية.

خامساً: وتجدر الإشارة في الأخير إلى القول بأن التفسير الاستنباطي للمنهج العلمي في العلوم الاجتماعية ينطلق من الوجود الضروري لقوانين المنطق العام أو التعميمات التجريبية التي لا تزال يفتخر بها علم الاجتماع المعاصر. أما ضعفه فناتج أساساً عن ظنية الجزء الأكبر من مقدماته، بسبب تغييبه لأهم مصدر معرفي منزل ثابت: الوحي.

ومع ذلك، فإن الميزة الأساسية للفاعل الاجتماعي –موضوع العلوم الاجتماعية– المتمثلة في قصدية أفعاله وقدرته التفكيرية حولها، يجب أن تعود بنا إلى فكرة فيبر الداعية إلى إرفاق التفسير بالفهم، آخذين بعين الاعتبار وجهة نظر الفاعل الاجتماعي، وإلى المنهجية التكاملية التي طبقها ابن خلدون مع ترجيح، ما أمكن ذلك، المنهج الاستقرائي التجريبي الذي يعدّ أقرب إلى الفهم البشري العام، وأقدر على ملء وجدان الإنسان وعقله بالإيمان من البراهين الفلسفية ذات الصيغ النظرية المجردة والتي هي أقرب إلى عقل خاصة الناس. وقد يكون التماثل بين الأسس المنطقية

---

34 Sierra Bravo, R., op.cit, p.22.

التي يقوم عليها الاستدلال على إثبات خالق الكون (في المجال العقدي عند المسلمين) والأسس المنطقية التي تقوم عليها الاستدلالات العلمية المستمدة من الملاحظة والتجربة، هي السبب الذي أدى بالقرآن الكريم إلى التركيز على هذا النوع من الاستدلال تأكيداً على طابعه التجريبي والاستقرائي.[35]

أما فيما يخص مجال علم الاجتماع المعاصر، فإن منهجية بحثه العلمي باختصار ليست وصفاً للممارسة العلمية لعلماء الاجتماع، ولا نموذجا مثاليا يجب الوصول إليه. لقد أشرنا من قبل إلى أهم الصعوبات التي تعترض ذلك ونضيف إليها اعتراضا بسيطا يتمثل في كون هذه المنهجية في سياقها الاستنباطي تعقد عملية البحث الميداني على الطلبة الذين يستصعبون بحق عملية ربط "الفكرة الأولية بالنظرية" بداية التي يفرضها هذا المنهج. إن الممارسة العلمية في علم الاجتماع، والبحث العلمي –حسب ف. بشوفن (Bechofen, F.: 1974) عبارة عن "تفاعل مبهم بين التصوري والتجريبي، بين الاستنباط والاستقراء".[36]

وعلى الرغم من ذلك، فإن منهجية البحث العلمي في علم الاجتماع لا زالت تتمتع بخصائص مساعدة على الاستدلال أو الاستكشاف مما يجعلها مفيدة خصوصاً بوصفها مصدراً ونموذجاً توجيهيّاً يسمح بتحليل مشاكل ومراحل البحث في علم الاجتماع، ولكنها، كما سبق وأن أشرنا، يجب أن:

- تستفيد أكثر فأكثر من الميزات التجريبية للاستقراء.
- تأخذ بعين الاعتبار عند تفضيلها الاستنباط أو الاستقراء أو الجمع بينهما طبيعة الموضوع المدروس وحيثياته المختلفة.
- تستفيد من المحددات الكلية للوحي الإلهي التي تساعده على استبعاد الأحكام الجزئية التي تتناقض مع الأحكام الكلية الثابتة من جهة أخرى، فتبتعد عن بعض غاياتها الهدامة: تزيين الإباحية الجنسية، التفوق العنصري، بعث النعرات العرقية، الهيمنة، إيقاظ الفتن، انحصار الوجود في الإنسان والطبيعة.

---

35 محمد باقر الصدر، **الأسس المنطقية للاستقراء** (بيروت: دار التعارف للمطبوعات، ط.5، 1986)، ص469.

36 Alvira Martin F., "Perspectiva cualitativa - perspectiva cuantitativa en la metodologia sociologica", *R.E.I.S.*, N° 22, Madrid: C.I.S., 1983, p62.